ورقة بحثية

2024

تحديات المجتمع المدني الأردني خلال الربع الأخير من عام 2023

إعداد:
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان, الأردن
تشرين الأول 2024

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

www.phenixcenter.net

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:
إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

المقدمة

خلال الربع الرابع والأخير من عام 2023، ظهرت أبعاد أخرى للمواقف السياسية التي اتخذت في مواجهة الحرب على غزة، حيث انعكست تداعيات الاشتباكات المدنية بشكل مباشر على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الأجنبية المانحة، ما أدى إلى تقلص موارد ومساحات العمل المتاحة للمجتمع المدني.

أدى اضطراب العلاقات بين الجهات الأجنبية المانحة ومنظمات المجتمع المدني إلى إلغاء العديد من المشاريع واتفاقيات التعاون، ما يعيق بشكل كبير استمرارية عمل هذه المنظمات. حيث يمثل التمويل الأجنبي المورد الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، في ظل محدودية التمويل المحلي، وعدم تلبيته لكافة الاحتياجات.

ان للتمويل الأجنبي تأثيرات متباينة على منظمات المجتمع المدني. حيث أنه من جهة، يعزز القدرات التنظيمية والفنية للمنظمات، ويساهم في تطوير مهارات الموظفين وتحسين الأداء. كما أنه يوفر الفرصة لتوسيع نطاق الأنشطة ضمن ميزانيات مالية أكبر عادة من ميزانيات التمويل المحلي.

من جهة أخرى، من الممكن ان تحُد التبعية المالية للجهات الأجنبية المانحة من استقلالية منظمات المجتمع المدني، نظرا إلى اعتماد بعض هذه الجهات على تَسْيس المشاريع وفق أجندات دولية لا تتفق مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي.

بات واضحاً، ان السياق المحلي غير داعم لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، حيث لا تزال التشريعات والممارسات تُقيد حق حصول منظمات المجتمع المدني على مواردها. ما يدعو إلى تأمل التحديات المتجذرة التي وضعت المجتمع المدني في خطر انكماش مساحات عمله وتقلص موارده أمام المستجدات السياسية الأخيرة.

منهجية إعداد التقرير

تم بناء هذه التقرير استنادا إلى مراجعة مختلف الدراسات والأدبيات والمقالات ذات الصلة بالتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن. وقد تم عقد جلسات نقاش مركزة في مع مجموعات متنوعة من منظمات المجتمع المدني في محافظات المملكة للكشف عن التحديات التي تواجه المنظمات في العلاقة مع الجهات المانحة. إلى جانب تنظيم جلسات نقاشية في هذا السياق، مع ممثلي مختلف منظمات المجتمع المدني في الأردن.

أولاً: تقلُص الدعم المالي

نتيجة للممارسات ومواقف الدول الأجنبية خلال الفترة الأخيرة، قلصت الدول المانحة مساحات العمل المتاحة لها ولمنظمات المجتمع المدني في الأردن، ما أثر على سمعة هذه الدول عالمياً، وأدى إلى خسائر فادحة لجهودها تمثلت برصيدها الأيدلوجي على مدى سنوات، في سياق تعزيز التنمية وحقوق الانسان في منطقة الشرق الأوسط.

مما لا شك فيه، ان هذا الوضع سوف يؤثر على الدعم العام لبرامج المساعدة الإنسانية والتنموية التي تقدمها هذه الدول، حيث تم الغاء الكثير من الاتفاقيات والمشاريع بين منظمات المجتمع المدني وهذه الجهات، ما يُصعب مهمة استدامة عمل هذه المنظمات في ظل القيود المالية والتحديات القانونية والسياسية، مما قد يُخضع المجتمع المدني لضغوطات الجهات المانحة التي لديها ازدواجية في قيمها [1].

> هناك ضرورة لإعادة تقييم أوسع وترسيم محددات العلاقات مع الجهات الأجنبية المانحة، تقوم على أساس من الاستقلالية، وإعطاء الأولوية لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان على الشراكات المالية أو المؤسسية.
>
> أحمد عوض، مركز الفينيق للدراسات

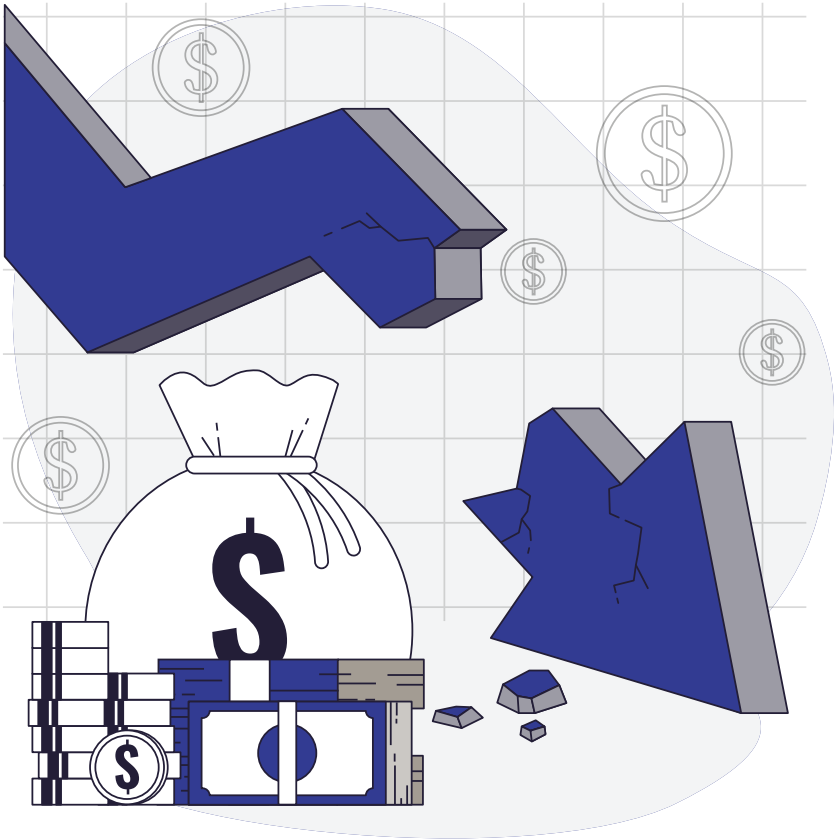

ثانياً: شرعية التمويل ما بين القبول والتخوين

عاد النقاش حول شرعية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، حيث يعتبر التمويل ضروريًا للمنظمات من أجل القيام بأنشطتها والدفاع عن حقوق الإنسان بموجب الشرعة الدولية لحقوق الانسان وكافة الصكوك الدولية ذات الصلة التي تضمن لمنظمات المجتمع المدني الحق في الحصول على الموارد اللازمة لاستمرارية وفعالية عملها.

رغم ذلك، يفرض التمويل الأجنبي، تحديات ذات صلة باستقلالية المنظمات وتصديها للضغوط السياسية، وتظهر التحفظات بشأن شرعية هذا التمويل عندما تصرح الجهات الأجنبية المانحة عن مواقف متناقضة تجاه قضايا حقوق الانسان، ما يؤدي إلى شكوك بشأن نواياها الحقيقية والاستقامة في الدفاع عن حقوق الإنسان. بالتالي، يظهر من جديد خطاب تخوين منظمات المجتمع المدني واتباعها لأجندات الدول الخارجية الممولة [2].

> هناك ضرورة لإعادة تقييم أوسع وترسيم محددات العلاقات مع الجهات الأجنبية المانحة، تقوم على أساس من الاستقلالية، وإعطاء الأولوية لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان على الشراكات المالية أو المؤسسية.
>
> أحمد عوض، مركز الفينيق للدراسات

وهذه ليست المرة الأولى، التي يتم بها تقديم اتهامات تخوين لمنظمات المجتمع المدني، هناك ممارسات كثيرة تعكس التشكيك في دور المجتمع المدني، من خلال تعطيل عمله عند التسجيل أو أثناء العمل، رغم أن منظمات المجتمع المدني بحكم القانون تقدم لمؤسسات الدولة سنوياً تقريراً بنشاطها، توضح فيه أوجه صرف أموالها والمشاريع التي نفذتها. حيث ان أي فساد من قبل بعض الأشخاص يعتبر ممارسات شخصية، لا يمكن ان تتعمم على قطاع المجتمع المدني ككل [3].

> لا يوجد ايمان حقيقي لدور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، من الحكومة والمجتمع المحلي. لا يزال هناك ضعف في الثقة بهذه المنظمات.
>
> عمرو النوايسة، مركز الحياة (راصد)

ثالثاً: عدم التكافىء ومشروطيه التمويل

تعتبر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وجهات التمويل الأجنبية علاقة غير متكافئة، حيث يقود التفاوت في الموارد إلى التبعية المالية المطلقة للجهات الأجنبية الممولة، ومن الممكن أن يتسبب ذلك في فقدان المنظمات المحلية لاستقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.

يمكن القول، أن السياق المحلي غير الداعم لعمل المجتمع المدني يعزز حالة عدم التكافىء هذه، تتأثر منظمات المجتمع المدني في الأردن بالقوانين والتعليمات والسياسيات التي تنظم عملها. حيث تتسم بعض القوانين بالتعقيد وتفرض قيودًا غير مبررة، خاصة فيما يتعلق بالحصول على موافقات التمويل الأجنبي [4].

وفي هذا تقول احدى المنظمات: **" هناك ترهل إداري وتعقيدات بيروقراطية تحد من فرصة حصول الجمعيات على التمويل"** [5] وتضيف منظمة أخرى: **" حصلت على موافقة أولية على تمويل أجنبي، ثم فوجئت بعد ذلك برفض التمويل دون تبرير منطقي"** [6].

يؤثر أيضا الإطار القانوني والسياسي الدولي في تحديد تدفق التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن. تفرض بعض البلدان والجهات المانحة قيودًا على التمويل الدولي لأسباب متعددة، اعتبارات أمنية أو اعتبارات سياسية، او تغيير الأولويات نتيجة الأزمات، والأجندات الدولية، هذه الاعتبارات قد تؤثر في كمية ونوعية التمويل المتاح لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، نحو زيادته أو نقصانه، أو إعادة توزيعه ضمن الأولويات المستجدة [7].

وفي هذه تقول احدى المنظمات **" هناك قرارات سياسية عالمية لا يستطيع أحد التحكم فيها، الى جانب القرارات الحكومية الداخلية التي تؤثر وتتأثر بالجهات المانحة الدولية، والتي تنعكس بطبيعة الحال على تمويل وعمل المنظمات"** [8] .

> العلاقة مع الداعمين هي علاقة غير متكافئة، حيث لا يوجد سياق داعم للمجتمع المدني كأولوية، الحرب كاشفة وليست منشأة للتحديات.
>
> نضال منصور، مركز حماية وحرية الصحفيين

لم تتفق جميع منظمات المجتمع المدني بصورة واضحة حول خضوعها لشروط من الجهات الأجنبية المانحة. من جهة، هناك الكثير من المنظمات صرحت انها تخضع لشروط مباشرة من الممولين، وجمعيات أخرى اشارت انها تتلقى " تلميحات" غير مباشرة بسحب التمويل نتيجة عدم القيام بالمشاريع وفق رؤية المنظمات الممولة.

ويظهر ذلك في المرحلة الراهنة، حيث هناك سلطة داخلية غير مكتوبة يتم ممارستها من بعض الجهات الأجنبية المانحة، من خلال الضغط على المنظمات لتقديم مواقف تتناسب مع سياسات وتصريحات هذه الدول، وفي حال عدم الانسجام مع موقف الجهة الممولة يتم سحب ووقف التمويل كعقوبة لهذه المنظمات.

من ناحية أخرى، اتفقت معظم المنظمات ذات الخبرة الطويلة في عمل المجتمع المدني، انها لم تتلقى أي شروط من الجهات الأجنبية المانحة طوال فترة عملها. حيث ان المجتمع المدني أصبح أكثر نضجا وهو من يقرر من الجهات التي يُشاركها او لا يشاركها [9] . لذلك من الضروري ان يكون هناك " قائمة سوداء" للجهات الأجنبة المانحة التي تستخدم

> نحن بحاجة إلى التمويل الامن غير المشروط، ودور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في تحديد الأولويات الوطنية من منطلق قوة وليس حاجة.
>
> هديل عبد العزيز،
> مركز العدل للمساعدة القانونية

وتجدر الإشارة، أن هناك متطلبات معيارية قد ترتبط بتقديم التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني:

معايير إدارية ومنهجية:

هي تلك التي تتمثل في فرض نموذج معين لكتابة مقترح المشروع، وهي ليست شروطًا تمس سيادة منظمات المجتمع المدني، بل تهدف إلى خلق لغة مشتركة بين الممول ومنظمات المجتمع المدني توحد طريقة ونظام العمل.

معايير فنية:

يقصد بها تلك المتطلبات من الممول حول الخدمة المقدمة، وهي تمثل شرح لمواصفات الفئة المستهدفة، والأماكن التي سوف ينفذ فيها المشروع وغيرها.

معايير سياسية وثقافية:

تتخذ هذه المعايير أشكالًا عدة منها، تحديد خلفية الفئة المستهدفة كالانتماء السياسي، وتحديد مجالات ومناطق للعمل دون غيرها، كمنع التمويل عن أنشطة معينة في مناطق معينة، ونشر أفكار تمس ثقافة المجتمع وفق رؤية الممول[11].

رابعاً: عدم وضوح الأولويات

ان عدم وضوح الأولويات وضبابيتها بين الحكومة والجهات الأجنبية المانحة ومنظمات المجتمع المدني، يُظهر تفاوت في التركيز وغياب الاستراتيجيات المشتركة، ويعود هذا التحدي إلى عدم وجود تواصل فعّال بين جميع الأطراف المعنية، ما يؤدي إلى فقدان الفهم المشترك وعدم تناغم في وضع الأولويات، واستنزاف الموارد بشكل غير فعّال وتوجيهها إلى مشاريع قد لا تلبي الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي.

يعد الأردن من الدول النامية التي تسعى إلى تطوير سياساتها عبر البرامج التنموية، ونظرا لضعف مواردها وما فرضه موقعها الجغرافي من تحديات سياسية، يتجه الأردن إلى التمويل الأجنبي، إلى جانب منظمات المجتمع المدني التي تعتبر جزء مهم من العملية التنموية[12]. وقد ظهر الاختلاف في تحديد الأولويات، إلى جانب التنافس على الحصول على تمويل أجنبي بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، ما يضعف من تحقيق أثر تنموي فعال ومتكامل.

عادة ما تبنى الاحتياجات والأولويات الوطنية في الأردن من خلال عمليات من التخطيط والتشاور، ابتداء من تقييم الاحتياجات والتحديات المحلية في مختلف المجالات، مثل التعليم، والصحة، والتنمية المستدامة، والبطالة، والفقر، وبناءا عليها يتم تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية، ثم تخصص ميزانية وموارد مالية لتنفيذها، وتكمن المشكلة ان المجتمع المدني ليس جزءا من عملية التخطيط والتشاور هذه.

> **هناك مشكلة في وضوح الأولويات، لو كانت الأولويات واضحة سوف يتوجه جزء من المسؤولية الاجتماعية لتحقيقها.**
>
> علي فياض، شركاء الأردن

على جانب أخر، يتلقى الأردن مساعدات خارجية لدعم الموازنة العامة، من خلال تقديم مساعدات مباشرة للحكومة من أجل دعم ميزانيتها العامة، بهدف تعزيز استدامة المالية العامة للدولة وتمكينها من تنفيذ برامجها وسياساتها. ويرتكز الاختلاف بين هذا النوع من المنح ومنح دعم المشاريع والبرامج التنموية، انه يتم تقديم تمويل عام، بحيث يمكن استخدامه من قبل الحكومة في تمويل مختلف الأنشطة والبرامج دون التركيز على مشاريع محددة، والتي عادة لا يعلن عن تفاصيل استخدامها على خلاف منح دعم المشاريع التنموية.

لا ينسجم ذلك مع معايير الإفصاح والشفافية، ويؤثر سلبا على الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني [13]، حيث يمكن أن تؤدي سياسات الدعم الخارجي غير المفصح عنها إلى تعزيز بقاء النظام الحاكم وتقوية هياكل السلطة القائمة، على حساب تطور الديمقراطية [14]، وقد بلغت المنح الاعتيادية لدعم الموازنة العامة (1.115.87) مليون دولار خلال عام 2022 [15].

> **يجب ان يتم تشكيل جسم ثلاثي من الممولين، والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، نستطيع من خلاله تحديد أولويات الأردن، والمشكلات التي نحتاج الى حلها، وان لا يكون القرار بيد الحكومة وحدها.**
>
> داوود كتاب، شبكة الإعلام المجتمعية

بينما عادة ما تتشكل أولويات الجهات الأجنبية المانحة نتيجة أهداف ورؤية الجهة المانحة نفسها التي تسعى الي تحقيقها من خلال المشاريع الممولة، وقد تتبنى هذه الجهات توجهات استراتيجية دولية ذات صلة بمواضيع محددة مثل التنمية المستدامة وحقوق الانسان، وقد تكون مهتمة بدعم مشاريع في مناطق جغرافية معينة بناءً على الاحتياجات والظروف الخاصة بهذه المناطق. وفي حالات الأزمات المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات السياسية، يمكن أن تتغير أولويات الجهات المانحة لتشمل تلبية الاحتياجات المُلحة للمجتمع المحلي.

مما لا شك فيه، تلعب الأولويات والاحتياجات الوطنية دورًا حاسمًا في توجيه استراتيجيات وأنشطة منظمات المجتمع المدني، ضمن علاقة متداخلة مع الجهات المانحة التي تطرح أولوياتها عند تقديم التمويل الأجنبي للحكومة ولمنظمات المجتمع المدني. والمشهد الأمثل ان يكون المجتمع المدني جزءاً من عملية بناء وتطوير الأولويات عند اجراء المشاورات، حتى لا يكون مجرد أداة موجهة، بل لاعب أساسي في عملية التنمية الشاملة [16].

في هذا السياق، أشارت مجموعة مكونة من 129 منظمة مجتمع مدني [17]، ان الأولويات الوطنية يجب ان تتجه الى التركيز على النمو الاقتصادي وسبل العيش والحريات المدنية والمشاركة المدنية وجودة وتوافر الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، وهي ما وصفتها انها أولوياتها الحالية التي تسعى الى العمل عليها، في حين كان هناك تباين عند الاطلاع على تقرير المساعدات الخارجية في مدى أهمية هذه الأولويات، وأحيانا لم يكن لها نفس التصنيف، أو لم تكن موجودة أصلا، وهذا التفاوت يشتت العمل في تعزيز مسارات حقوق الانسان، ويبطئ من تحقيق الأثر التنموي المستدام.

ان العلاقة غير الصحية مع الدولة الأردنية بسبب النظرة الشيطانية لمنظمات المجتمع المدني، وفرض صبغة المؤسسات الحكومية على هذه هذه المنظمات يفرغها من أسباب وجودها وتنوع أهدافها لصالح خدمة افراد المجتمع المدني في المقام الأول. هذا يتطلب إعادة التفاوض مع الممولين والحكومة وإيجاد آليات مشتركة لتنفيذ الأولويات المُلحة دون ان تخسر منظمات المجتمع المدني استقلاليتها [18].

وفي هذا تقول احدى المنظمات في مجموعات النقاش المركزة: **" نحتاج بالتعاون مع الجهات المانحة والحكومة، ان نقوم بإجراء مسح ميداني شامل بشكل دوري لمعرفة مستجدات أولويات المجتمع المحلي، خاصة في فترات الأزمات والأوضاع السياسية والاقتصادية الحرجة" [19].**

خامساً: ضعف بدائل التمويل الأجنبي

تنقسم مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مصادر محلية ومصادر أجنبية. ويمكن تعريف التمويل المحلي أنه مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها مؤسسات المجتمع المدني من عملياتها الجارية مثل رسوم وتبرعات الأعضاء وعوائد الاستثمارات للمؤسسات. إلى جانب تبرعات الأفراد وشركات القطاع الخاص، والتمويل الحكومي من الوزارات والصناديق الوطنية.

يعتمد استمرار منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على تنويع مصادر تمويلها، والتجربة تؤكد ان المشاريع التنموية الممولة من الخارج مهما كانت طويلة الأجل لا تزال غير مستدامة، لأنها تبنى ضمن سياق دولي واسع ومتغير، فبينما تعتبر بعض منظمات المجتمع المدني التمويل الأجنبي فرصة لتوسيع نطاق أنشطتها وتحقيق أهدافها، ترى منظمات أخرى أنه قد يؤدي إلى تغيير أهداف المنظمات وتقديم خدمات وبرامج تتناسب مع مصالح المانحين بدلاً من المصالح المحلية [20].

يتيح التمويل المحلي لمؤسسات المجتمع المدني تحقيق استقلاليتها وتطوير برامجها وأنشطتها بناءً على احتياجات المجتمع المحلي، الا أنه في نفس الوقت لا يمكن ان نضع جميع مصادر التمويل المحلي في سلة واحدة، حيث أنه من واقع تجربة مؤسسات المجتمع المدني، هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على فرص حصول هذه المؤسسات على واحدة أو أكثر من هذه المصادر. أحد أهم هذه العوامل، العلاقات الشخصية مع بعض الأفراد داخل هيئات حكومية، او بعض الشركات من القطاع الخاص [21].

> المشكلة ان القطاع الخاص يقدم التمويل لبعض المنظمات التي تعمل لمصالحها، أي أنها تذهب في اتجاهات محددة لا تخدم قضايا التنمية وحقوق الانسان.
>
> ليلى نفاع، جمعية النساء العربيات

تعتبر سياسات التمويل المحلي مبهمة من الحكومة ولا تعبر عن الممارسات الفضلى في هذا السياق، سواء المرتبطة بصندوق دعم الجمعيات، أو شروط الحصول على دعم من الحكومة للمشاريع التنموية الممولة من الخارج. نتيجة لذلك، اتجهت منظمات المجتمع المدني إلى التمويل الأجنبي من مصادر خارجية، تتمثل بالمؤسسات المالية الدولية، المنظمات العالمية، منظمات المجتمع المدني الدولية، إلى جانب المؤسسات ذات الصلة بالحكومات، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية.

وغالبا ما يُقدم التمويل من شركات القطاع الخاص الأردني، لصندوق الزكاة والهيئات الحكومية الأخرى بسبب المزايا الضريبية. اذ يمكن أن تؤدي التبرعات لصندوق الزكاة التابع للحكومة الأردنية الى خصومات ضريبية بنسبة تصل الى 100% من قيمة التبرع، في حين أن الحوافز الضريبية للتبرع لمنظمات المجتمع المدني أقل جاذبية للقطاع الخاص [22].

اتفقت أغلب الجمعيات من مختلف أقاليم المملكة، ان التمويل من القطاع الخاص ضعيف جدا، وهناك تحديات امام منظمات المجتمع المدني في جذب التمويل المحلي من القطاع الخاص لأنه يحتاج الى عمل وجهد وبناء علاقات، وهذا صعب في ظل الموارد الشحيحة. ولا يخدم هذا النوع من التمويل - ان وجد - سوى الجمعيات ذات الطابع الخيري، وحتى في هذه الحالة هناك الكثير من التحديات المرتبطة بضعف الشفافية.

وفي هذا تقول احدى المنظمات: **" نواجه مشكلة مع الداعمين من القطاع الخاص، حيث ان نظرتهم خداعية، عندما يتبرعون ب 1000 دينار، يطلبون من الجمعية وصل جمركي ب 3000 دينار أردني "** [23].

> العلاقات الشخصية تلعب دور في التمويل المحلي، والى اين يذهب، يمكن ان تحصل المنظمات على تبرعات مالية نقدية وخيرية نتيجة لعلاقاتها القوية.
>
> هلا مراد، جمعية دبين

سادسا: اهتمام محدود تجاه المحلية (Localization)

يتركز مفهوم المحلية [24] حول إعطاء الشركاء المحليين مزيدًا من التحكم والملكية في مبادرات التنمية وتعزيز حقوق الانسان، وتعتبر المحلية أحد أولويات المجتمع الدولي للتنمية، بحيث يُمكن ذلك منظمات المجتمع المدني من قيادة وتصميم وتنفيذ مشاريع فعّالة. ويعتمد ذلك بدوره على وجود بيئة مواتية وداعمة للمجتمع المدني [25].

> يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني أيضاً مسؤولية تفكيك أجندة المحلية وإيجاد طرق مشتركة لتنفيذها، ما يحتم عليها تحسين علاقتها مع الحكومة والجهات الممولة والاندماج بشبكات وتحالفات تعزز الاستجابة للمحلية.
>
> زينة درويش، منظمة النهضة العربية (أرض)

يتطلب التوجه إلى المحلية أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على الوصول إلى التمويل الأجنبي والعمل مع المانحين الخارجين، وان تكون قادرة على التأسيس والعمل والاستمرار، ونظرا لتقييد القوانين والممارسات، قدرة منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها من خلال تضييق مساحة عملها، يقع على عاتق المانحين والقطاع الخاص زيادة الاستثمارات في سياق دعم المجتمع المدني، وتكثيف الجهود لإزالة الحواجز للوصول إلى تمكين منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من المشاركة بشكل كامل في جهود التوجه إلى المحلية.

تعتبر تجربة المنظمات شبه الحكومية الملكية في التوجه إلى المحلية تجربة ناجحة، نظرًا لأنها لا تحتاج إلى الحصول على موافقات رسمية كثيرة، وتستطيع الوصول إلى مجموعات مختلفة في معظم مناطق المملكة، وتتمتع بسمعة إيجابية بين المجتمعات المحلية. لذلك من الضروري توحيد جهود جميع المنظمات بالتعاون مع الأطراف المعنية في دعم المنظمات الصغيرة والناشئة في التوجه إلى المحلية[26]، هذا بدوره يعزز من استقلالية المنظمات وقدرتها على اتخاذ القرار.

> نحن شركاء في العمل والمبدأ، وفي ظل ذلك نصل الى الاستقلالية، يجب أن نتبنى رؤية نتحالف تجاهها، وان نطرح دور المساءلة .
>
> د. فريال العساف،
>
> المركز الوطني لحقوق الانسان

التوصيات

1. وضع خطة استجابة لتعزيز دور المجتمع المدني في فترات الأزمات والمستجدات السياسية لضمان تحديد الأولويات الطارئة والتعامل معها. يتضمن ذلك، بناء وثيقة للمجتمع المدني في التعامل مع الجهات الأجنبية المانحة، من خلال تطوير مجموعة من المبادئ والمعايير التي تضمن استقلالية المجتمع المدني، وتتفق مع مبادئ حقوق الانسان.

2. تجسير الفجوات في البيئة التشريعية لعمل مؤسسات المجتمع المدني تجاه إزالة كافة القيود في القانون والممارسات التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني بفاعلية وكفاءة. يتضمن ذلك تعديل قانون الجمعيات وآلية الحصول على التمويل الأجنبي.

3. مراجعة تعليمات وشروط نظام جمع التبرعات، تجاه منح المجتمع المدني فرص أكبر في الوصول الى موارده من خلال مصادر التمويل المحلي، يتضمن ذلك، دعم التشريعات الضريبية لتحفيز التبرعات من القطاع الخاص بشكل أكبر.

4. تطوير شروط ميسرة للمنح والعطاءات المقدمة من الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، بحيث تكون أكثر وضوحاً وشفافية.

5. توحيد معايير ومبادئ الدول الأجنبية في التعامل مع حقوق الإنسان والقانون الدولي، والالتزام بتطبيق هذه المعايير بشكل متسق في جميع المناطق دون تمييز. يتضمن ذلك، ان تتحمل هذه الدول المسؤولية تجاه مواقفها وقراراتها.

6. تعزيز آليات التواصل المستمر والتنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأجنبية المانحة والقطاع الخاص. يتضمن ذلك، أن يكون هناك حوار منتظم لعمليات التخطيط والتشاور حول الأولويات وتوجيه التمويل بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.

7. تشجيع منظمات المجتمع المدني على نشر تفاصيل واضحة حول استخدام التمويل المحلي والأجنبي وكيفية تحقيق الشفافية في عملياتها المالية.

8. تبني نهج شامل لتوجه منظمات المجتمع المدني إلى المحلية، يركز على تعزيز الشراكات المحلية ودور المنظمات في تصميم وتنفيذ المشاريع.

المراجع

- المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، العدوان الإسرائيلي عطل عمل المؤسسات الأهلية، 2023
- عوض، أحمد، المجتمع المدني الأردني والعدوان الإسرائيلي على غزة: مواقف وفعاليات، مقال منشور الكترونيا في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2023
- غبون، هديل، منظمات المجتمع المدني في الأردن، هل تؤدي الدور المنشود في نصرة غزة؟، مقال منشور الكترونيا في جريدة الغد، 2023
- المومني، معاذ، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023
- كراجة، سائد، شيطنة المجتمع المدني، مقال منشور الكترونيا على جريدة الغدة، 2020
- الطناني، أحمد، نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسيا للمنظمات الأهلية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية، 2022
- معهد غرب آسيا وشمال افريقيا، الأولويات التنموية من منظور كل من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومة، 2018
- اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والأردن 2021-2027
- مذكرة التفاهم الرابعة حول الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية للأعوام 2023-2029
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أنواع المساعدات الخارجية
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، 2022
- الحجازين، نمر، تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 2023
- مركز المعلومات والبحوث، مؤشر استدامة المجتمع المدني، 2022
- معهد السياسة والمجتمع ومؤسسة مكانة 360، " تقرير رقمي يرصد ويحلل الاتجاهات العالمية في مواقع التواصل الاجتماعي"، 2023
- Natli, I. tauber, L.& pieroben, C. (2019) "The Power of Civil Society in the Middle East and Northern Africa: Peace-building, Change and Development", ResearchGate.
- Wildeman, J. & Tartir, A. (2023), " Opaque and Inaccessible: International Donor Aid Funding to Palestine (2017-2021), Palestinian Non-governmental organization network.
- Schuetze, B. (2021), "Promoting Democracy, Reinforcing Authoritarianism: US and European Policy in Jordan", Cambridge University Press, Cambridge.
- Hirzalla, F. (2012) , Foreign Funding of Non-Governmental Organizations in Jordan: Perceptions and Realities The Middle East Journal of Business.
- ARDD (2020) Strengthening Localization in Jordan.
- ICNL (2020) Localization and Civic Space ICNL.

الهوامش

[1] المومني، معاذ، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[2] الزعبي، آمنة، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[3] كراجة، سائد، شيطنة المجتمع المدني، مقال منشور الكترونيا على صحيفة الغدة، 2020

[4] منصور، نضال، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[5] مجموعة نقاش مركزة مع منظمات المجتمع المدني في البلقاء،2023.

[6] مجموعة نقاش مركزة مع منظمات المجتمع المدني في المفرق،2023.

[7] Natli, I. tauber, L.& pieroben, C. (2019) "The Power of Civil Society in the Middle East and Northern Africa: Peace-building, Change and Development", ResearchGate.

[8] مجموعة نقاش مركزة مع منظمات المجتمع المدني في المفرق،2023

[9] منصور، نضال، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[10] الزعبي، آمنة، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[11] الطناني، أحمد، نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسيا للمنظمات الأهلية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية، 2022

[12] معهد غرب آسيا وشمال افريقيا، الأولويات التنموية من منظور كل من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومة، 2018

[13] Wildeman, J. & Tartir, A. (2023), " Opaque and Inaccessible: International Donor Aid Funding to Palestine (2017-2021), Palestinian Non-governmental organization network.

[14] Schuetze, B. (2021), "Promoting Democracy, Reinforcing Authoritarianism: US and European Policy in Jordan", Cambridge University Press, Cambridge.

[15] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، 2022

[16] جابر، إبراهيم، التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات، أعمال المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة،الجامعة الإسلامية في غزة، 2005

[17] مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، المشاورات الوطنية لأولويات المجتمع المدني، 2022

[18] كتاب، داوود، مداخلة في جلسة نقاشية " علاقات المجتمع المدني مع المانحين، وتعزيز دور واستقلالية المجتمع المدني"، تحالف همم، 20 كانون الأول، 2023

[19] مجموعة نقاش مركزة مع منظمات المجتمع المدني في اربد، 2023

[20] Hirzalla, F. (2012) , Foreign Funding of Non-Governmental Organizations in Jordan: Perceptions and Realities The Middle East Journal of Business.

[21] مركز الفينيق للدراسات، جلسة عصف ذهني " العوامل المؤثرة في اتجاهات التمويل المحلي والأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، 2023

[22] الحجازين، نمر، تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 2023

[23] مجموعة نقاش مركزة مع منظمات المجتمع المدني في البلقاء.

[24] ARDD) 2020) Strengthening Localization in Jordan

[25] ICNL (2020) Localization and Civic Space ICNL

[26] مركز المعلومات والبحوث، مؤشر استدامة المجتمع المدني، 2022

للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter